حركة نداء تونس

اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة

برنامجنا من أجل تنمية طموحة في خدمة جميع التّونسيّين

الفهرس

إعلان السّياسة العامّة
رئيس حركة نداء تونس الباجي قائد السّبسي 4

نداء تونس 6

1. النمو والتشغيل 9
1.1. تجاوز الأزمة الاقتصادية وتحقيق النمو بدءا بتحقيق الأمن والاستقرار
وتثبيت سلطة الدولة وإعادة الثقة في المؤسسات 10
2.1. النهوض بالتكنولوجيا وتنمية القطاعات ذات النمو المرتفع والخلاقة
لمواطن الشغل 11
3.1. إحياء القطاع السياحي 16
4.1. إصلاح جذري للمنظومة المالية 19
5.1. الارتقاء بتموقع تونس في الاقتصاد العالمي 20
6.1. إرساء علاقة تفاعل بنَاء بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي
والتضامني 21

2. التنمية الشاملة جهويا ومحليا 24
1.2. الجهات طُموحنا 25
2.2. إعادة الأمل لدى الشباب لكسب الشغل 30
3.2. شبابنا يبني مصيره 34
4.2. حياة كريمة للجميع 35
5.2. رفع العوائق أمام العمل النسائي في المجال الاقتصادي 42

3. التنمية المستدامة للثروات الطبيعية 44
1.3. تحقيق الامن الغذائي 46
2.3. إصلاح المنظومة العقارية الفلاحية لتيسير ممارسة حق التملك خصوصا لصالح الشباب 46
3.3. تحسين ظروف عيش الفلاحين 47
4.3. توفير الحاجيات من المياه وترشيد استغلالها 48
5.3. تأمين ديمومة مواردنا الطبيعية 49
6.4. ترشيد استغلال الثروات السمكيّة وتحسين ظروف عيش الصّيادين 49

4. التحصين الأخلاقي في إدارة الشأن العام 51
1.4. فرض سلطة الدولة، ضمان الأمن 52
2.4. سنقيم دولة القانون 53
3.4. سنعيد الثقة للإدراة التونسية 53
4.4. إدماج القطاع غير المهيكل ومقاومة التجارة الموازية 55
5.4. إرساء المسؤولية المجتمعية للمؤسسات 55
6.4. إصلاح جذري للجباية 56

5. تقييم البرنامج 58
1.5. النّمو والإستثمار 59
2.5. تمويل خارجي هام 59
3.5. الحفاظ على التداين العمومي والتداين الخارجي في الحدود المقبولة 60
4.5. تطوّر تاريخي في انخفاض البطالة 60

6. قائمة المساهمين 62

إعلان السّياسة العامّة

تفتح تونس صفحة مصيريّة في تاريخها : تأسيس الجمهوريّة الثّانية.

ولئن تصبو الانتخابات إلى تأكيد الحرّيات وخاصّة حرّية التّعبير، فإنّ الأيّام الّتي تلت الثّورة قد عانت من انتشار الفقر واستفحال التفاوت بين الشّرائح الاجتماعيّة والجهات و بين الجنسين مع تدهور اقتصادي واجتماعي غير مسبوق وحتّى الفساد، عوض أن يزول، فإنّه تزايد. كما عرفت البلاد ظاهرة الإرهاب الّتي لم تعهدها من قبل.

و في هذه الظّروف، لا يجب على التّونسيّين أن يشكّوا أو يفقدوا الأمل.

إنّ نداء تونس مصرّ على المراهنة على عهد البذل وتقاسم ثمرات الازدهار. و لإعداد البرنامج الّذي نطرحه اليوم للشّعب التّونسيّ، فإنّنا جنّدنا مئات الكفاءات الوطنيّة ذات المعرفة الدّقيقة بمختلف المجالات والجهات والقادرة على تصوّر حلول ملائمة لخصوصيّات تونس الّتي هم واعون بها.

لقد وضعنا برنامجنا اعتمادا على تجربتنا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وإذا كان من الواضح أنّنا حقّقنا مكتسبات كبيرة في عدّة مجالات وبالأخصّ التّعليم والصحّة ومنزلة المرأة ، فإنّه من الجليّ أيضا أنّ نموذجنا قد استُنفذ وأنّ الانهيار يعود إلى طبيعة النّظام وغياب الوضوح وانعدام الحوكمة الرّشيدة وإلى النّظرة الضيّقة لمفهوم الدّولة علاوة على الفساد والنّهب.

ينهل برنامجنا من روح اجتماعيّة وديمقراطيّة ، فهو يندرج في إطار الاقتصاد الاجتماعيّ للسّوق المبنيّ على الشّراكة بين الدّولة والقطاع الخاصّ.

لقد أسّسنا برنامجنا كذلك على النّظرة الاستشرافيّة للعالم ومكانة تونس في أُفق 2035. إنّ بلدنا يحتوي على المميّزات الّتي تسمح له بالنّهضة الحقيقيّة حتى يبلغ أقصى طاقات التّشغيل ويلتحق بكوكبة الأمم المتقدّمة.

يُجيب برنامجنا عن الأسئلة الجوهريّة التّالية: كيف نحقّق تطلّعات شعبنا؟ كيف نُنشىء الثّروة؟ كيف نضعها في خدمة الجميع؟ كيف نصون ثرواتنا الطّبيعيّة لفائدة أجيالنا المستقبليّة؟ وأخيرا كيف نُرسي حوكمة رشيدة وسياسة جديدة للشّأن العامّ ؟

وعلى هذا الأساس ، فإننا نعتزم تحقيق:

- ★ تنمية طموحة بليغة النموّ والتّشغيل،
- ★ النهوض الاجتماعي والحماية للجميع،
- ★ تنمية مستدامة في خدمة الأجيال المستقبليّة،
- ★ التحصين الأخلاقي في إدارة الشأن العام.

وينخرط نداء تونس في نهج الوفاء لرجال الإصلاح التّونسيّين الّذين ثابروا في بناء الدولة الطلائعية المزدهرة الّتي تخدم جميع المواطنين والّتي تفرض الاحترام في المحافل الدّوليّة.

تلك هي رسالتنا، فبثقة التّونسيّات والتّونسيّين ودعمهم ، نلتزم بتحقيق هذا البرنامج.

تونس في 15 أوت 2014
رئيس حركة نداء تونس
الباجي قائد السّبسي

نداء تونس

من نحن؟

تمثّل حركة نداء تونس امتدادا للحركة الوطنية التحريرية والاجتماعية. فهي تنطلق من البعد الحضاري التونسي، من جذورنا العربية والإسلامية ومن تراكم موروثنا الأصيل الذي يعود إلى حركات الإصلاح التنويرية منذ ما يزيد عن القرن والنصف.

وهي تنطلق من المشروع الحداثي التونسي الذي تمثّل في اصلاحات خير الدين باشا والذي تبنّته وأثرته نخبنا الوطنية ضمن الدّولة التونسية المستقلة وضمن الحركة التحريرية بقيادة عبد العزيز الثعالبي والحبيب بورقيبة.

وهي تنطلق أيضا من البعد الاجتماعي للمشروع التحديثي التونسي الذي تمثل في أول حركة نقابية في العالم العربي اعتمدت مبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين بقيادة محمد علي الحامي والطاهر الحداد والفاضل ابن عاشور وفرحات حشاد.

وهي تستمدّ قوّتها من تطلّعات الشعب، وليدة ثورة الكرامة والدّيمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن القطيعة مع جميع أشكال الاستبداد والفساد.

نداء تونس حركة سياسية ذات الروح الوطنية الشعبية والتوجه الاجتماعي الديمقراطي

فهي تؤمن بالحقوق الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة وشغل لائق وتغطية اجتماعية للجميع وسكن وثقافة ومحيط بيئي سليم ، مع ضمان تفعيلها على أرض الواقع.

وهي تؤمن كذلك بحتمية تسوية تاريخية بين القوى الحية الوطنية لغاية إعادة بناء البلاد.

مرجعيّاتنا

- ★ علوية قيم العمل والعلم والحريات،
- ★ دولة ذات دور استراتيجي وتنموي وتعديلي وضامنة للعدالة الاجتماعية،
- ★ حرية المبادرة وبعث المؤسسات الاقتصادية في إطار التنافس النزيه، بصفتها المحرك الأساسي لخلق الثروة وفرص العمل،
- ★ اقتصاد اجتماعي تضامني وتعاوني يكون ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي ولتعزيز المواطنة.

نداء تونس - أمل تونس

بعد أربع سنوات من ثورة الحرية والكرامة، تشتد الأزمة في تونس. وإن تبدو الحالة يائسة بحكم تفاقم البطالة وغلو المعيشة وإهمال الجهات وتفجر الإرهاب، فإننا نؤمن بعودة الدولة القادرة على إنقاذ البلاد وعلى زرع الثقة ودفع الاستثمار الخاص وعلى تحقيق الأمن والنمو والرّقي.

ولهذه الغاية، فإننا نعرض خلاصة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي وضعناه بمساهمة جمع من التونسيات والتونسيين المخلصين للوطن وينبني هذا البرنامج على :

- ★ تنمية طموحة وشاملة خلاقة للنمو والتشغيل،
- ★ نهضة اجتماعية تحقق التغطية للجميع،
- ★ تنمية مستدامة تحفظ الثروات الطبيعية لأجيال المستقبل،
- ★ الالتزام بالتجرد والنزاهة والأخلاق في تصريف الشأن العام.

ويحتوي برنامجنا كذلك على جملة من الإجراءات الاستعجالية التي يتأكد الإسراع بتنفيذها في ظرف المائة يوم الأولى حتى نضمن إنقاذ البلاد من الانهيار وتحسين ظروف العيش للمواطنين وعودة نشاط المؤسسات المتضررة في جميع جهات الجمهورية.

وإذ تقبل تونس على مرحلة مصيرية من تاريخها، فإننا نأمل كسب ثقة التونسيات والتونسيين ودعمهم لتحقيق هذا المشروع الوطني بعزيمة وإخلاص.

1. النمو والتشغيل

غايتنا الأساسية إنقاذ البلاد وتحقيق النمو والتشغيل.
وعلى هذا الأساس، فإن برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي ينبني على ستة أركان أساسية:

- ★ تجاوز الأزمة الاقتصادية وتحقيق النمو،
- ★ النهوض بالتكنولوجيا وتنمية القطاعات رفيعة النمو والخلّاقة لمواطن الشغل،
- ★ إدخال إصلاحات جذرية على منظومة التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي،
- ★ إصلاح المنظومة المالية،
- ★ الارتقاء بتموقع تونس في الاقتصاد العالمي،
- ★ تحقيق التآزر والتماسك البنّاء بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والتضامني.

1.1. تجاوز الأزمة الاقتصادية وتحقيق النمو بدءا بتحقيق الأمن والاستقرار وتثبيت سلطة الدولة وإعادة الثقة في المؤسسات.

1.1.1. تحقيق تسوية تاريخية بين القوى الحية الوطنية الفاعلة بإشراك الحكومة والنقابات والمنظمات المهنية لغاية إعادة بناء البلاد.

2.1.1. تسخير حجم غير مسبوق من الاستثمار بقدر 125 مليار دينار في بحر الخمس سنوات المقبلة مما يمثّل 40 % زيادة مقارنة بالسنوات الماضية.

3.1.1. بعث مشاريع ضخمة في مجالات التنمية والتجهيز
تعتمد الدولة سياسة صناعية طموحة وتشرع في إنجاز أقطاب تنموية بالجهات وتطوير البنية الأساسية لشبكات الطرقات والطرقات السيارة والسكك الحديدية وتوزيع الغاز والاتصالات وكذلك تنمية المناطق الصناعية وأقطاب الإشعاع الاقتصادي.

4.1.1. إنقاذ المؤسسات العمومية من الإفلاس بوضع برنامج استعجالي يمكّنها من استعادة توازناتها المالية ومواصلة نشاطها في إطار تعاقدي يتم التفاوض حوله مع جميع الشركاء.

ولهذا الغرض، سيبعث صندوق خاص لإنقاذ المؤسسات العمومية يتولى إسنادها قروضا لتغطية عجزها المالي.

ستتم كذلك إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحديد الموارد البشرية المناسبة لها مع احترام حقوق جميع العمال.

كما ستتم مراجعة منظومة التصرف في المؤسسات العمومية ومنحها قدرا أكبر من استقلالية القرار ومن المسؤولية في تصور مخططاتها التنموية وتنفيذها.

5.1.1. وضع برنامج عاجل لمساعدة المؤسسات الخاصة على تجاوز صعوباتها الظرفية الناتجة عن الأزمة الاجتماعية والأمنية.

6.1.1. بفضل هذه السياسة الطموحة وبالاعتماد على الاستثمارات الضخمة، سنتمكن من تحقيق نمو قوي وثابت بقدر 34 % زيادة في الناتج الداخلي الخام خلال الخمس سنوات القادمة مع الترفيع بأكثر من 28 % في الدخل الفردي وتحقيق تراجع حاسم في البطالة.

2.1. النهوض بالتكنولوجيا وتنمية القطاعات ذات النمو المرتفع والخلاقة لمواطن الشغل

بعد التخلّص من العراقيل التي كبّلت المسيرة التنموية تصبح تونس قادرة على تحقيق نمو متواصل ومتنوع. وإننا نلتزم بتحقيق ما يلي :

1.2.1. وضع سياسة تكنولوجية تمكن من التحكم في التقنيات المستقبلية ومن جعل تونس قاعدة تكنولوجية دولية

وسيقع الانطلاق من 24 محورا تكنولوجيا تم اختيارها.

وستمكن هذه المبادرة من مضاعفة القدرات الصناعية التصديرية لتبلغ 40 مليار دينار في سنة 2019 ومضاعفة نسبة التصدير في القطاع التكنولوجي (من 25 % في سنة 2010 إلى 50 % سنة 2019).

2.2.1. تنمية القطاعات المشغلة وذات النمو المرتفع وذلك بفضل :

- توجيه **القطاعات الصناعية المعهودة** (النسيج والملابس والجلود والأحذية والتغذية والصناعات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء والفسفاط) إلى مجالات جديدة وأرقى من الإنتاج .
- تنويع النسيج الصناعي ودفع **القطاعات المستحدثة في تونس** (الصناعات الالكترونية ومركبات السيارات والطائرات وتقنيات الإعلامية والمواصلات والصناعات الصيدلية والبيوتكنولوجية).
- وفي حدود سنة 2019، تكون القطاعات المعهودة والقطاعات الصاعدة على درجة متساوية.
- ستحقق الطاقات المتجددة نموا هاما وستفرز مجالات صناعية جديدة.
- كما سيتم وضع إطار قانوني مرن يدفع إلى تنمية الطاقات المتجددة بحيث تبلغ سنة 2019 قيمة 1000 ميغاوات مقابل 310 حاليا.
- أما **السياحة،** فستحقق نموا هاما لا يُقدّر بعدد السياح فحسب ، وإنما بحساب المداخيل على السائح الواحد ، وذلك بفضل إثراء الفضاء السياحي بإدراج الموروث التاريخي والأثري والطبيعي.

- فالمنتوج السياحي المتنوع والمتطور يجلب أطيافا جديدة من السياح ذوي المساهمات المالية العالية.
- ويرتبط نمو **الصناعـات التقليدية** بنمو القطاع السياحي. فبرنامج التأهيل الخاص بالصناعات التقليدية يحتوي على الدعم والتمويل والتأطير للنهوض بهذا القطاع الذي يوفر الآلاف من مواطن الشغل ويحافظ على التراث التونسي.
- وسيتم تثمين الميزات التنافسية والمهارات البشرية المتوفرة لتطوير **مجال تصدير الخدمات الصحية** مما سيثري العرض السياحي التونسي. ويقتضي ذلك تعصير التجهيزات وتطوير الكفاءات المهنية.
- إدخال إصلاحات عميقة على **قطاعات اللوجستية والتأمين والبنوك** حتى نساعد على توفير المناخ الملائم لصعود اقتصادنا الوطني.

3.2.1. تطوير الطاقة والتّحكم فيها :

تراجعت نسبة الطاقة في الاقتصاد الوطني أثناء العقدين الأخيرين. و في سنة 2013 تضاعف عجز ميزان الطاقة 5 مرات بالنسبة إلى سنة 2010. فبلغ 2.5 مليون «طاب» (و الطاب يساوي الطن الواحد من النفط).

و يتسع برنامجنا إلى ثلاثة محاور :

- تنمية مواردنا الطبيعية من المحروقات
- تحسين ظروف التزويد
- برنامج خاص لنجاعة الطاقة و النهوض بالطاقات المتجددة

أ. تنمية مواردنا الطبيعية من المحروقات وهي تحتوي على:

- تأمين النشاطات في ميدان الطاقة وحماية المواقع الحساسة.

- جلب الاهتمام للعمل المنجمي وتنشيط التنقيب بفضل الترتيبات القانونية والجبائية المناسبة.
- استكشاف المخزون القومي. وتحسبا للعجز المتزايد، فإننا سندرس إمكانية استغلال مادة الشيست المتوفرة في تونس.

ب. تحسين ظروف التزويد. إننا نعتزم:

- الإسراع في إنجاز مشروع المركب الكهربائي الجديد،
- إبرام عقد مع الجزائر لتبادل الطاقة الكهربائية،
- الإقدام على مشروع الارتباط الكهربائي مع إيطاليا، وهو من أهم المشاريع الاستراتيجية مستقبلا.

وينبني المشروع على مد خط كهربائي بين الوطن القبلي وصقلية وعلى إنجاز مركب لتوليد الطاقة الكهربائية بحجم 1200 ميغاوات منها 800 ميغاوات مخصصة للتصدير. ويتضمن المشروع كذلك تخصيص 200 ميغاوات للتصدير من الطاقة المتجددة.

- استعادة المشاورات مع ليبيا والجزائر حول تزويد تونس من الغاز الطبيعي على المدى المتوسط والبعيد،
- إنجاز مشروع مصفاة النفط بمدينة الصخيرة،
- توسيع شبكة توزيع الغاز على ولايات الشمال والوسط والجنوب.

ج. ضبط استهلاك الطاقة و النهوض بالطاقات المتجددة

و الغاية من ذلك :

- تحسين نجاعة الطاقة حتى تبلغ قوتها نسبة 0.268 طاب مقابل 1000 دينار سنة 2019، انطلاقا من نسبة 0.309 طاب مقابل 1000 دينار سنة 2009.

- مضاعفة نسبة الطاقات المتجددة أربع مرات في جملة المنتوج الكهربائي سنة 2019 بالقياس مع سنة 2010.
- الحث على اقتصاد الطاقة بنسبة ثلاثة ملايين طاب سنة 2019 بالقياس مع 1.1 مليون طاب سنة 2009.

4.2.1. تعصير التكوين المهني ودعمه

★ سنقوم بمراجعة شعب التكوين المهني اعتمادا على الحاجيات الاقتصادية وبالتشاور مع المؤسسات الصناعية ومعاهد التعليم والمنظمات الشبابية ومختلف المعنيين.

★ كما سنحدث مراكز جديدة في مناطق التنمية الجهوية مواكبة للمشاريع الصناعية الكبرى.

★ وسنحرص على تعصير المناهج وتوفير أحدث التجهيزات وتأهيل المشرفين على التكوين.

5.2.1. الارتقاء بتكوين المهندسين والإطارات الفنية العليا

★ رفع عدد المهندسين إلى 10.000 متخرج سنة 2019 ومراجعة البرامج التكوينية وفق المعايير الدولية.

★ تطوير التعليم العالي التقني وتنويعه والارتقاء بجودته وفق المعايير الدولية مما ييسر توجيه الفائزين في الباكالوريا واستقطاب الطلبة الأجانب.

6.2.1. تثمين البحث العلمي التطبيقي وتخصيص اعتمادات هامة تستثمر في التنمية التكنولوجية بالتعاون مع الباحثين ومع المؤسسات المختصة : الصناعات والمراكز الفنية ومعاهد البحث والمخابر والوحدات البحثية.

ويسهر البرنامج الوطني للبحث والابتكار على هذا العمل بالتنسيق مع برنامج التأهيل الصناعي.

3.1. إحياء القطاع السياحي

إن حركة نداء تونس تعطي أولويّة عالية للسياحة في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تشكل السياحة ركيزة هامة للاقتصاد الوطني (8 % من الناتج الداخلي الخام و50 % بالنسبة إلى بعض الجهات و أكثر من 400.000 موطن شغل) وموردا رئيسيا للعملة الصعبة (3.5 مليار دينار) ودافعا قويا لإبراز صورة تونس وإشعاعها. وهي كسب ثقافي مميز يعبر عن النمط المجتمعي التونسي المتفتح على العالم والمتقبل للتبادل الثقافي وللانصهار في العولمة.

بفضل استتباب الأمن والاستقرار تستعيد السياحة حيويتها ونشاطها. وإننا نعتزم خلال الخماسية المقبلة الرفع في مداخيل السياحة بالعملة الصعبة لتبلغ 7 مليار دينار مع إحداث 20.000 سرير إضافي واستقطاب ما لا يقل عن 9 ملايين سائح.

ويعتمد برنامجنا لإنعاش السياحة استعادة الاستثمار في القطاع وتحقيق التوازنات المالية للمؤسسات الناشطة مع مراجعة جذرية لسياسات التسويق وإرساء نظام حوكمة جديد يشمل كافة المتدخلين والجهات ويعتمد معايير الجودة الكاملة.

1.3.1. النهوض بالاستثمار السياحي بإعادة تأهيل المنشآت السياحة القائمة وتطوير محكم لطاقة الإيواء وإحداث 20.000 سرير إضافي منها 5000 على الأقل بالولايات الداخلية خلال الخمس سنوات القادمة تثمينا للخصوصيات والمميزات الطبيعية والثقافية لهذه الجهات (الصحراء والمياه الاستشفائية والمواقع الطبيعية والأثرية والرحلات الاستكشافية).

2.3.1. إنقاذ المؤسسات السياحية

تستوجب معالجة مديونية القطاع تشخيصا دقيقا للوضعيات القائمة وبعث هيكل عمومي مستقل يشرف على إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات على أساس خطة واقعية ومنصفة لإنقاذها حسب المعطيات الخصوصية لكل واحدة منها.

3.3.1. الارتقاء إلى حوكمة مجدية

لم تعد الهياكل العمومية والخاصة المتدخلة في القطاع السياحي والقائمة منذ أكثر من 40 سنة تتلاءم مع متطلبات سياحة اليوم.

ويقتضي إصلاح هذه المنظومة ضبط المهام وإعادة توزيعها بين المتدخلين وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا سيما في مجالي التكوين والتسويق.

كما يتعين دعم مشاركة المهنيين والمنظمات والجمعيات المهنية ومنحها نصيبا أكبر من المسؤولية في وضع السياسة السياحية وفي التصرف في القطاع.

4.3.1. اعتماد سياسة الجودة الكاملة

السياحة قطاع خدماتي بامتياز. فهي تقوم على الجودة في جميع المستويات : نجاعة المتدخلين وتكوين الأعوان إلى جانب نظافة المحيط وحماية البيئة وإثراء العرض الثقافي فضلا عن تنوع الصناعات التقليدية وجودة النقل الجوي و البري ومهنية الأدلاء السياحيين.

ونلتزم بوضع سياسة إصلاحية ترتكز على المعايير الدولية على جميع هذه الأصعدة وعلى متابعة تنفيذها بكل دقة.

5.3.1. تطوير النقل الجوي

نظرا لدور النّقل الجوّي في تنميّة السياحة، فإنّنا نركز على تطوير وتحسين هذا القطاع الذي يستوعب 93 % من السيّاح الأوروبيين. وتسهم كذلك الشركات الوطنيّة الثلاثة في نقل السيّاح، اعتمادا على أسطول لا يتجاوز 50 طائرة.

وقد أخذت المعاملات بالأسعار المنخفضة (low cost) وكذلك تحرير فضاء النّقل الجوي (open sky) تتحكّم أكثر فأكثر في تنميّة السّياحة في أهّم أسواق العالم وقد أخذ تأثيرها يتنامى في السّاحة التّونسيّة.

وسعيا إلى تنشيط الطلب السيّاحي، فإنّنا نلتزم باختتام المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والمصادقة على تحرير فضاء النّقل الجوي بالتوازي مع دعم الشّركات الوطنيّة والرفع من قدراتها في التّصدي للمنافسة المتناميّة.

ولهذا الغرض إنّنا نعتزم دعم شركة تونس الجويّة وإعادة هيكلتها وتجديد أسطولها، ونعتزم كذلك تعصير الترتيبات التّنظيميّة الخّاصة بالنّقل الجوي وتأهيل تجهيزات الاستقبال بالمطارات خاصة في مطار تونس قرطاج.

وإنّنا سنجعل من مطار تونس قرطاج قطبا دوليّا بإحداث شبكة من النزل الرفيعة ومن خدمات التسويق المتطّورة والمعفيّة من الضرائب القمرقيّة.

6.3.1. تنمية الرحلات البحرية والملاحة الترفيهية

تتمتّع السواحل التونسية بمميزات هامة لتنمية الملاحة الترفيهية فهي تـثري الصورة المتوسطية التي تميز السياحة التونسية. وينبني هذا الخيار على أربعة أركان:

- ★ الارتقاء بالبنية التحتية للموانى الترفيهية إلى المقاييس الدولية،
- ★ إحداث موانى ترفيهية جديدة،

- ★ تعصير مواني الصيد البحري بتوفير التجهيزات الخاصة باقتبال النوتيين،
- ★ تطوير الرصيف الخاص ببواخر الجولات البحرية بميناء حلق الوادي وعرض مسالك استكشافية جديدة على السياح القادمين عن طريق البحر.

7.3.1. تعزيز الأسواق التقليدية والبحث عن أسواق جديدة صاعدة

سيتم تعزيز الجهود لاستعادة الأسواق الأوروبية التقليدية وتطويرها وتكثيف العمل لكسب أسواق جديدة صاعدة بآسيا وأمريكا مع النفاذ إلى مسالك التسويق ميدانيا وعبر شبكة الإنترنت.

8.3.1. تنمية السياحة الداخلية على أساس حق التونسيين في الراحة والترفيه

باتخاذ إجراءات اجتماعية تدفع بصفة حاسمة تفتح سوق السياحة الداخلية أمام مختلف الفئات المجتمعية (العائلات والطلبة والأجراء والمسنين ومجموعات الشباب والتّلاميذ) ويستجيب تطوير هذا النوع من السياحة لطلب متنام يتكامل مع متطلبات نمط السياحة المغاربية من حيث نوعية المنتجات والخدمات ومستوى الأسعار ومسالك التسويق وكذلك أصناف الإقامة.

9.3.1. تعصير نقاط العبور الحدودية وإحكام ربطها بشبكة الطرقات مع تحسين الاستقبال والخدمات.

4.1. إصلاح جذري للمنظومة المالية

لا تخدم المنظومة المالية الحالية النهوض بمشاريع الشباب وطموحاتهم ولا الجهات كما لا تشجع الابتكار. لذلك سنقوم بمراجعة جذرية للمنظومة المالية الحالية وبتحديث القطاع المالي لتيسير تمويل النشاط الاقتصادي عامة وتوفير الدعم اللازم لمبادرات الفاعلين الاقتصاديين على وجه الخصوص.

1.4.1. إحداث بنك خاص بالجهات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتخصيص خط اعتماد سنوي متجدد بمبلغ 1 مليار دينار بفائض 0% لدفع الاستثمار ودعم المبادرات في القطاعات رفيعة النمو والخلاقة للشغل وذات الطاقة التصديرية العالية وكذلك لمعاضدة المؤسسات المتضررة نتيجة التقلبات الاجتماعية والانفلات الأمني.

2.4.1. إصلاح جذري للمنظومة المالية (البنوك والسيكار) حتى تتمكن من توفير التمويلات اللازمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع الابتكارية.

3.4.1 تطوير منظومة القروض الصغرى وتمويل مشاريع الشباب والمبادرات العائلية.

4.4.1. تنمية المالية التعاونية لتمويل مبادرات القطاع الاجتماعي والتضامني.

5.1. الارتقاء بتموقع تونس في الاقتصاد العالمي

بفضل تحسين علاقاتها اللوجستية والاقتصادية والسياسية مع مختلف شركائها ستحظى تونس بمكانة راقية في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

1.5.1. منظومة لوجستية راقية ومطابقة للمقاييس الدولية

سنجهز تونس ببنية أساسية في مستوى عالمي بإحداث ميناء المياه العميقة وبعث قطب جوي وانجاز مدن تكنولوجية كما سنوفر خدمات لوجستية راقية.

وسننفذ لذلك برنامجا للتكوين في اللغات والحضارات الأجنبية وفي العلاقات الدولية تمهيدا لجعل تونس مركزا إقليميا وعالميا رابطا بين المغرب العربي وإفريقيا وآسيا فضلا عن أوروبا.

2.5.1. ربط علاقة جديدة بأوروبا

سنفتح مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لكسب منزلة الشريك في الفضاء الأوروبي ، على غرار النرويج وأيسلندا والليشتنشتاين.

ويستوجب بلوغ هذه المنزلة المرور بمراحل عديدة على امتداد 15 سنة تتضمن تأهيل المؤسسات العمومية والمنظومة الإنتاجية وجهاز التعليم بغاية الالتحاق بفضاء شاسع يتسم بالديمقراطية والرخاء وبالقيم الاجتماعية المتقدمة.

فالانضمام إلى السوق الداخلية الأوروبية يجعل من تونس قطبا جذابا للاستثمارات الأجنبية لإنتاج السلع والخدمات الموجهة لأسواق المغرب الكبير وأوروبا خاصة.

3.5.1. إنجاز برنامج طموح للنهوض بالصناعة والتكنولوجيا

يحتوي برنامجنا على :

- ربط الصلة بالمؤسسات العالمية الفاعلة في القطاعات التكنولوجية المعتمدة ببرنامجنا.
- إطلاق حملة دولية واسعة النطاق للتعريف ببلادنا وبفرص الاستثمار المتاحة.

6.1. إرساء علاقة تفاعل بنّاء بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي والتضامني

يرتكز المنوال التنموي الذي نعتزم وضعه على تحديد أدوار القطاعات الثلاثة (العمومي والخاص والتضامني) وعلى تحقيق التكامل والتماسك والتآزر بينها لبلوغ النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وفي إطار توجهنا، تعتمد الدولة في دورها التنموي على إدارة ناجعة مدعّمة بالكفاءات وبأجهزة الرصد والمتابعة. وتسخّر كل الأطراف الفاعلة وكل الخبرات الضرورية.

وتتكفل الدولة بإنتاج المواد والخدمات ذات الطابع الاستراتيجي وتدفع في الغرض إلى الشراكة مع القطاع الخاص.

1.6.1. للدولة بصفتها فاعلا استراتيجيا رؤية استشرافية بعيدة المدى للتحولات العالمية ولمكانة تونس في الساحة الدولية.

وتتجسّم مهمتها التنموية في تحقيق الرقي التكنولوجي وتعصير التجهيزات اللوجستية وتنمية البنية التحتية للاتصالات والمواصلات بالشراكة مع القطاع الخاص.
كما تهيئ الدولة المحيط المؤسساتي الضروري لتحقيق مبادرات واستثمارات القطاع الخاص.

وتوفر كذلك الخدمات في مجالات التعليم والتكوين والبحث والصحة. وهي تضمن جودة هذه الخدمات للجميع.

وتسهر الدولة أيضا على ضمان التماسك الاجتماعي بتحقيق الحماية للجميع من مختلف مخاطر الحياة بما فيها البطالة والمرض والفقروكذلك حالات الشيخوخة .

2.6.1. قطاع خاص ناشط يكون المصدر الأساسي لخلق الثروة والشغل
يمثّل القطاع الخاص المصدر الأساسي لخلق الثروة وتوفير العمل. فهو يشترك في وضع سياسات التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وفي تنفيذها ميدانيا. وهو كذلك الدافع الرئيسي لصعود الاقتصاد وللارتقاء التكنولوجي.

ويحظى القطاع الخاص بمعاضدة الدّولة والمؤسسات العمومية لتنميّة نشاطه وتحقيق مبادراته كما يستفيد من اللوجستيّة المتوفّرة ومن المناخ الأمني لتطوير أعماله.

وتضمن الدّولة حق الملكيّة الخّاصة كما تسهر على احترام قواعد السوق والمنافسة النزيهة. وتسهر الدّولة كذلك على مقاومة الفساد والتزوير والممارسات اللاقانونيّة.
وبعد فترة طويلة من الاضطرابات والحيرة، بحرص القطاع الخاص على كسب الاستقرار والأمن والثقة. وإنّنا بدورنا نجعل من استتباب الأمن العمومي وأمن الأشخاص والممتلكات أولويّة عالية بالنسبة إلى الدّولة كما نعتزم تحقيق خطة طموحة للتنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة يكون فيها دور القطاع الخاص دورا رئيسيّا في الدّاخل والخارج.

ويكون القطاع الخاص واعيا بدوره الاجتماعي، وحريصا على أداء واجبه الجبائي وتسديد المساهمات الاجتماعية، وراعيا لحقوق الشغالين بما فيها الحقوق النقابية، ومشجعا للحوار الاجتماعي، ومساهما في التكوين المهني للأجراء وفي النهوض بالأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضة لفائدتهم ، ومحترما لحقوق المستهلك خاصة من خلال انتاج السلع والخدمات وفق مقاييس الجودة والصحة، ومحافظا على البيئة وعلى سلامة المحيط.

فالقطاع الخاص واقتصاد السوق يحظيان بمناخ ميسر ومشجع حتى يشكلا قوة فاعلة في خلق الثروة وتوفير الشغل اللائق.

3.6.1. تشجيع القطاع الاجتماعي والتضامني

يشمل هذا القطاع الجمعيات التعاونية والتعاضديات المبنية على المصلحة المشتركة غير التجارية والتي تنشط في مجالات السكن والتمويل البنكي والتأمين والتربية والثقافة والفلاحة والصناعات التقليدية والصحة والإحاطة بالمسنين وبذوي الاحتياجات الخصوصية.

فالمجال فسيح أمام الناشطين الاقتصاديين والاجتماعيين للمبادرات البناءة والقائمة على قاعدة العمل الجماعي والتنظيم المشترك بكل حرية دون تدخل السلطة.

2. التنمية الشاملة جهويا ومحليا

غايتنا الأساسية الحد من الفوارق الجهوية وبعث الأمل لدى الشباب والعاطلين وضمان الحياة الكريمة للجميع ورفع العوائق أمام دخول المرأة في النشاط الاقتصادي.

2. 1 الجهات طُموحنا

ترتكز رؤيتنا على تجديد التهيئة الترابية وإعادة تموقع تونس في الاقتصاد العالمي.

لهذا الغرض، سنقوم بإحكام الربط بين مختلف الجهات وإدماجها في الشبكة التكنولوجية الدافعة للتحديث والتنمية بما يجعلها تنفتح مباشرة على العالم وتساهم في الارتقاء بمكانة تونس في الاقتصاد العالمي.

ويتواصل برنامجنا لدفع التنمية الشاملة بكافة الجهات على 10 سنوات، ونلتمس نتائجه الفعلية خلال الخمس سنوات الأولى.

ويبلغ حجم الاستثمارات المخصصة لهذا البرنامج في الخماسية الأولى 50 مليار دينار (30 مليار عن القطاع العام و 20 مليار عن القطاع الخاص). وهو مجهود غير مسبوق يمثل 40% من جملة الاستثمارات لهذه المدة.

يرتكز مخططنا « الجهات طُمُوحنا » على :

- ★ رفع الحواجز المادية بفضل تجهيزات الاتصال الرابطة بكامل الوطن وبالعالم ،
- ★ تحسين ظروف العيش بفضل تأهيل التجهيزات الاجتماعية وتحسين المسكن ومد المساعدة إلى الشرائح الضعيفة،
- ★ جذب النشاطات الاقتصادية بفضل التجهيزات الصناعية وآليات التشجيع على اللامركزية،
- ★ تحقيق اللامركزية والحكم الرشيد في كامل الجهات الداخلية.

1.1.2. تحديث التجهيزات الأساسية ورفع الحواجز عن الجهات

وسنركز في بحر الخمس سنوات المقبلة على :

- ★ مد شبكة الطرقات ورفع طول الطرقات السيارة من 420 كم إلى 1240 كم ،
- ★ مد شبكة السكك الحديدية التي ستنمو ب 50% (تأهيل خط تونس – القصرين وانجاز خطوط قابس- مدنين والنفيظة – القيروان – سبيطلة)،
- ★ تعزيز التجهيزات والمواني البحرية (اطلاق الدراسات الخّاصة بموانى رادس والصخيرة وجرجيس)،
- ★ تحديث التجهيزات الأساسية الخاصة بالمواصلات،
- ★ مد شبكات الكهرباء والغاز مع تضاعف المدن المرتبطة بالغاز الطبيعي.

2.1.2. تحسين سريع لظروف العيش في المناطق المهمشة

أ. على مستوى المعتمديات ، يشمل برنامجنا :

- ★ تأهيل التجهيزات العمومية بحيث يرتقي مستوى تجهيز جميع المعتمديات إلى المعدل الوطني الحالي،
- ★ تنمية وسائل الاتصال وإنجاز البنية التحية والخدمات الأساسية وتحسين أو بعث التجهيزات الاجتماعية الضرورية،
- ★ تأهيل التجهيزات الصحية للخط الأمامي وترميمها بما في ذلك المباني واقتناء الأجهزة المناسبة, مع :
  - الحرص على توفير العلاج المتواصل بتكثيف نسق العيادات الطبية بمراكز الصحة الأساسية ومضاعفة عدد المراكز الصحية الشاغلة يوميا وزيادة عدد الأطباء العامين والاختصاصيين،
  - تجديد وتأهيل الأحياء الشعبية الكبرى، بنسبة 50% منها في بحر الخمس سنوات المقبلة.
- ★ إصلاح الطرقات والأرصفة والتنوير العمومي، وكذلك تأهيل الأحياء الحضرية والمساكن الجماعية الشعبية المتدهورة،

- إقامة مساكن اجتماعية معدة للكراء والبيع تيسيرا لإيواء الأسر الشبابية عند تنقلها داخل البلاد لأسباب اقتصادية واجتماعية،
- بعث برنامج وطني مندمج لمقاومة الفقر لصالح الفئات الضعيفة والأشخاص الذين يعانون الهشاشة. ويركز البرنامج الوطني لمقاومة الفقر على تحسين ظروف العيش والسكن والحياة المدرسية ويسهل الحصول على القروض الصغرى لبعث مبادرات للخروج من الفقر،
- يركّز البرنامج الوطني لتشغيل الشباب على توفير مواطن شغل بصفة أولوية للمعوقين وللمحتاجين الشبان.

ب. إننا نلتزم بتحقيق برنامج مركّز **لرفع مستوى الولايات** في ظرف سنتين. ويحتوي هذا البرنامج على :

- تهيئة مراكز حياة عصرية بالمدن مراكز الولايات، تعزيزا لنوعية الحياة وتشجيعا للشباب على الاستقرار. كما تساعد على جلب الإطارات العليا التي تحتاجها الجهات فتكون محورا فاعلا في حيوية المنطقة،
- تأهيل المستشفيات الجهوية و وتحديثها استجابة للحاجيات الخصوصية لكل ولاية،
- بعث مركّب أو قطب صناعي وتكنولوجي بكل ولاية وتطويره،
- التشجيع على إقامة مشاريع صناعية كبرى قادرة على خلق ديناميكية بنّاءة في المنطقة، وتمكينها من التسهيلات التي تحتاجها،
- إنشاء شبّاك موحد لقضاء الإجراءات الضرورية لبعث المشاريع وتعزيزه بالكفاءات والخبرات اللازمة دون العودة إلى العاصمة،
- فتح فرع لبنك الجهات بكل ولاية بغاية تعبئة الادخار الجهوي المتوفر ودراسة المشاريع وتمويلها،
- توفير الخبرات والموارد لمراكز الأعمال لتمكينها من توجيه الشباب ومساعدتهم على بعث المشاريع ومتابعة سيرها خلال السنوات الموالية وكذلك لمواكبة باعثي المشاريع الصناعية الكبرى في طور إقامتها،

- ★ تسريع إنجاز التجهيزات ومشاريع البنية الأساسية عن طريق المقاولات المحلية قدر الإمكان. وسنتخذ للغرض إجراءات خاصة لعقد الصفقات بسرعة وضمان شراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

3.1.2. تعزيز قدرة الجهات على جلب المستثمرين

سنقيم في ظرف وجيز بنية تحتية صناعية راقية ومتكاملة تشمل إحداث نوع جديد من المناطق الصناعية وأقطاب تكنولوجية وصناعية.

كما سنرفع الحواجز التي تحول دون الحصول على التمويل والتأطير، تمهيدا لتسريع بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتنميتها.

يحتوي برنامجنا على 16 قطب تنافسي يتم انجازها خلال الخمس سنوات القادمة، 9 منها بمناطق التنمية الجهوية. وسندعّم هذه الإنجازات بتعميم اتفاقيات التوأمة والشراكة الدولية.

4.1.2. تطوير منظومة القروض الصغرى وتمويل مشاريع الشباب والمبادرات العائلية

- ★ سنحدث قطبا خاصا بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة في شكل مجمع مالي يقوم بدور بنك الجهات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا. كما ستوفر له الكفاءات اللازمة في مجالات الإرشاد والتأطير،
- ★ سوف يعتمد سنويا مبلغ 1 مليار دينار لتوفير قروض دون فائض (0%) لتمويل مبادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والباعثين الشبان والمشاريع العائلية وبرامج القطاع الاجتماعي، بما في ذلك المشاريع في مجالات الفلاحة والصناعات التقليدية،
- ★ ستلتزم البنوك التجارية بصرف نسبة معينة من تمويلاتها لفائدة الجهات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

★ يلتزم كل بنك تجاري بتبني ولاية من ولايات التنمية الجهوية وبدفع تمويل المشاريع التنموية بها. ويتعهد للغرض بتكوين خلية بالولاية تكون جاهزة للقيام بدور المخاطب المباشر ونقطة الاتصال مع الأطراف المتدخلة بالولاية. وتتولى هذه الخلية إعداد خطة شاملة وتنفيذها لتطوير الوظائف والخدمات البنكية الخاصة بالجهة المعنية. وتضمّ هذه الخلية جميع الأطراف المتدخلة ولها صلاحية أخذ القرار.

5.1.2. تأسيس اللامركزية والحوكمة الديمقراطية المحلية و إسناد الوسائل والصلاحيات اللازمة للجماعات المحلية

★ استجابة لتطلعات الثورة وإيمانا منا بمبادئ الديمقراطية وعملا بأحكام الدستور، فإننا نلتزم بتأسيس اللامركزية والحكم الديمقراطي المحلي في جميع الجهات،

★ سنقر إصلاحات عاجلة لتوزيع السلط والصلاحيات والموارد المالية والبشرية بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية،

★ كما سنشرع حالا في إنجاز برنامج وطني لدعم البلديات ومساعدتها على القيام بمهامها الجديدة.

6.1.2. ربط علاقات وثيقة مع التونسيين بالخارج

تعد الجالية التونسية بالخارج حوالي 1.2 مليون شخص أغلبهم مولودين ببلاد الإقامة وحاملين لجنسيتها.

★ فالرهان بالنسبة إلينا هو الحفاظ على علاقة وطيدة وجيدة ومتواصلة بينهم وبين تونس، أرض آبائهم وأجدادهم، باعتبار أن هذه الجالية تمثل رصيدا عزيزا علينا،

★ فإننا نركز على ربط صلة المواطنة وتعزيزها حتى يبقى التونسي بالمهجر مرتبطا بوطنه ارتباطا رمزيا وفعليا ينمّي شعوره بأنه طرف فاعل في جميع المجالات. وتتجسّد هذه الصلة أولا في مساهمة المهاجر في الحياة السياسية ببلادنا على

قدم المساواة مع جميع التونسيين، وتأصيله في تاريخ الوطن وفي الثقافة الوطنية، ومشاركته الكاملة في خلق الثروة وتنمية بلادنا باعتبارها وطنه ووطن والديه وأجداده،

- ★ كما نتعهد باندماج التونسيين من الجيل الثاني وكذلك أبنائهم وأحفادهم بوضع وتعزيز شبكات تعنى بالنهوض بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلد إقامتهم.

وبناء على هذه المقاربة ، فإننا سنتخذ جملة من الإجراءات والآليات ومن أهمها :

- ★ بعث شبكة مندمجة من المؤسسات التربوية والثقافية والخيرية بمختلف الأقاليم التي تقيم بها مجموعات هامة من جاليتنا،
- ★ بعث شبّاك موحد بكل من هذه الأقاليم بالخارج يتولى تقديم جميع الخدمات والتسهيلات لباعثي المشاريع السكنية والتنموية ببلادنا دون تحميلهم مشقّة الإجراءات العقيمة،
- ★ بعث مؤسسة مالية مختصة بالخارج تتولى تعبئة ادّخار الجالية التونسية ودراسة مشاريعهم التنموية وتمويلها إلى جانب معاضدة المؤسسات التونسية المصدّرة،
- ★ كما سنقيم حملات لحث جاليتنا بمختلف أجيالها وتشجيعها على المساهمة الفاعلة في الحياة الاقتصادية ببلد المهجر وعلى دفع إقامة علاقات تعاون وشراكة مع تونس.

2.2. إعادة الأمل لدى الشباب لكسب الشغل

إن الشباب التونسي الذي قدّم التضحيات الجسام من أجل الشغل والحرية والكرامة نال خيبة الأمل حيث تراجعت الأوضاع الاجتماعية إلى الأسوإ. فلا تنهض تونس إلا إذا استجابت بصفة واضحة لمشاغل الشباب وفي مقدمتها حقّه في الشغل.

تنال البطالة أساسا الشباب ما بين 15 و29 سنة. وهي تتفاقم بقدر ما ترتقي درجة التعليم. كما تنتشر بشدة في ولايات الجنوب والوسط الغربي والشمال الغربي. وتنال البطالة النساء أكثر من الرجال.

فرسالتنا الأساسية هي إرجاع البلاد إلى العمل وإعطاء الأولوية المطلقة لخلق مواطن الشغل اللائق ولمقاومة البطالة في جميع الجهات.

1.2.2. إصلاح جذري في سياسة التشغيل

يتفرع عملنا على أربع واجهات:

- ترتيبات عاجلة للحدّ من البطالة في السنتين الأوْلَيَين،
- إدماج المرأة في النشاط المهني،
- رؤية جديدة لسياسة التشغيل مع دعم المبادرة الحرّة،
- التركيز على التعليم وعلى دوره الفعّال في الارتقاء الاجتماعي مع إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني سعيا إلى مزيد الجدوى والتأهيل للعمل .

2.2.2 الاستجابة العاجلة لضرورة التشغيل ولتطلعات الشباب

نظرا للأزمة الشديدة الراهنة، تقوم الدّولة بدور استثنائي في إحداث مواطن الشغل أثناء السنتين الأوْلَيَين إلى أن يستدرك القطاع الخاص كلّ قدراته في هذا السبيل.
إنّنا ندعم العمل اللائق والبناء، ولا نزكي أسلوب المساعدات والهبات المعدومة الجدوى والتّي لا ترتبط بخلق الثروة.

3.2.2. الشباب في خدمة الشباب

سيتم إطلاق مبادرة إحداث « فريق الشباب » وهو هيكل يوظف الخريجين الشبان المكلفين بتوجيه الشباب المُهمّش حاليا وتأطيرهم وإعلامهم بغاية إدماجهم في مختلف المجالات المهنية والاجتماعية والثقافية.

كما سنبعث بكافة المعتمديات مراكز للشباب متعددة الاختصاصات تكون محطات لنشاط «فريق الشباب» وكذلك لاحتضان عديد الأنشطة المكملة للتعليم والتكوين على غرار الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية.

ويتحقق هذا البرنامج بالاشتراك مع المؤسسات التربوية والرياضية والثقافية ومع الجمعيات المدنية والبلديات. ويشكل هذا البرنامج منطلقا لخلق آلاف مواطن الشغل ابتداء من سنتي 2015 و 2016.

4.2.2 التشغيل بالمؤسسة الاقتصادية

لتيسير إدماج طالبي الشغل بالمؤسسات الاقتصادية، سنضع برنامجين: «العقد الموحد للتكوين والتأهيل والإدماج» و «الشغل من أجل المستقبل»

«العقد الموحد للتكوين والتأهيل والإدماج» يستجيب لحاجيات المشاريع التنموية التي هي بصدد الإنجاز.

ويحتوي هذا العقد على التدريب صلب المؤسسة لمدة سنة أو سنتين ، ثم حث المؤسسة على انتداب المرشح بصفة قارة إثر فترة التدريب، مع تحمل الدولة خلاص الأجر والمساهمات الاجتماعية لمدة سنتين إضافيتين بنسبة الثلثين، ومع إمكانية تكوين إضافي حسب متطلبات المؤسسة.

«عقد الشغل من أجل المستقبل» مخصص لفائدة حاملي الشهادات العليا.

وبمقتضى هذا العقد، تتعهد المؤسسة بانتداب المرشح. وعلى هذا الأساس تبرم عقدا مع الدولة بحيث يتلقى المرشح تكوينا تكميليا لمدة سنتين تتكفل الدولة أثنائها دفع الأجر ومعاليم التكوين. وإثر الحلقة التكوينية، وإذا فاز المرشح في امتحان اختباري ، تعرض عليه المؤسسة عقد انتداب لمدة غير محددة.

5.2.2. التشجيع على المبادرة وبعث المؤسسات.

المبادرة هي السبيل الأفضل للاعتماد على النفس ولخلق الثروة. ولهذا الغرض، فإننا نقر الإجراءات التالية:

- ★ تتكفل الدولة، حسب شروط معينة، بدفع التمويل الذاتي المطلوب لبعث المؤسسات وتعاونيات الإنتاج والخدمات التي يقيمها الشبان. وكذلك الحال بالنسبة إلى تأهيل المؤسسات القائمة أو المؤسسات غير المهيكلة،
- ★ تمويل وتأطير المشاريع الإبتكارية التي يقيمها جمع من الشبان ، خاصة إذا اشتركوا مع واحد أو أكثر من المهنيين المختصين من ذوي الخبرة الطويلة في مجال اختصاصهم ،
- ★ تشجيع المؤسسات العائلية من خلال بعث مشروع مركز على الأسرة وقائم على أساس إطار قانوني يتيح للأب والأم والأبناء الرشداء أن يكونوا إما باعثين أو شركاء بالمؤسسة العائلية،

  فيحظى هذا المشروع بمساعدة كاملة في مقر العمل وكذلك ببنك أفكار لتوسيع النشاط، وبالإعفاء من دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية لمدة سنتين، وبنظام جبائي مبسط خلال السنوات الثلاث الموالية بحيث لا يدرج المشروع في النظام العام إلا بعد خمس سنوات،
- ★ تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعاوني من خلال سن إطار قانوني يمكنه من القيام بدور مكمل للقطاع العام والقطاع الخاص،
- ★ الحث على إقامة شركات تعاونية جهوية لإسداء خدمات ذات مصلحة عامة في كل ولاية، تكون بديلا للحظائر الحالية.

ويمكن لهذه الشركات التعاونية تسديد حاجيات العمل الموسمي في مختلف القطاعات، عند الاقتضاء.

6.2.2. مدرسة الفرصة الثانية لفائدة الشباب المنقطع عن الدراسة.

تفتح هذه المدرسة أبوابها خلال الموسم الدراسي 2016-2015 وستأوي الشبان الذين

انقطعوا عن الدراسة في مرحلة ما من التعلّم حتى يتمكنوا من كسب خبرة مهنية ومن التدريب في مناخ اقتصادي واجتماعي محلي مع التمتع بمنحة تدريب. وسوف يتم تخصيص واستغلال المدارس الابتدائية المغلقة وتلك التي تحتضن أعدادا ضئيلة من التلاميذ. أما المدربين ، فسوف يحظون بإعداد وتكوين.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، فإن التشغيل سيرتقي أساسا بفضل الاستثمارات والنمو حيث أن برنامجنا الشامل يحمل قدرة عالية لذلك.

إن التحولات الديمغرافية الجارية تشير إلى تراجع ملموس لعدد الشبان الذين يدخلون سوق الشغل بحيث يتراجع الضغط على التشغيل تدريجيا.

3.2. شبابنا يبني مصيره

سنعيد الأمل لدى الشباب برفع مستوى التعليم وجودة التكوين بصفتهما الدافع الأساسي للارتقاء الاجتماعي. ولهذه الغاية فإننا نتعهد بتحقيق الانجازات التالية :

1.3.2. تعليم حديث وديمقراطي وموحد في برامجه وإجباري من سن الخامسة إلى 16 (بما في ذلك سنة تحضيرية) ومجاني في المدارس العمومية.

2.3.2. تحسين ملموس في ظروف العمل بمؤسسات التعليم وبمراكز التكوين المهني

سنجعل من جميع مؤسسات التعليم ومراكز التكوين المهني فضاءات مريحة وجذّابة ، فضاءات تربية على المواطنة والمشاركة والتفتح على الثقافة والفنون والرياضة ومدارس للعمل الاجتماعي المفيد.

وستكون حصص الإدامة المدرسية قائمة كامل يوم العمل ومعززة بدروس مراجعة وتدارك مدرسية تكميلية مجانية لجميع التلاميذ.

3.3.2. إصلاح نظام التكوين بتعزيز الفروع المهنية حتى يتسنى توجيه التلاميذ نحوها منذ المعهد والمدرسة الإعدادية وتأهيلهم في سن مبكر بورشات ومخابر صلب المؤسسات الاقتصادية إلى جانب مد الجسور بين التكوين المهني والجامعة.

4.3.2. جامعات لها استقلالية التصرف ومتفتحة على محيطها : جامعات تتبادل الإثراء مع نظيراتها بالخارج ذات الوزن والإشعاع وتسلّم شهائد مشتركة معها.

5.3.2. منح جامعية لائقة لفائدة الطلبة الناجحين بامتياز والطلبة الجديرين بالإعانة وكذلك منح سكن لفائدة كل الطلبة المحتاجين لها إلى جانب إعطاء الأولوية للطالبات في اسناد الغرف بالمبيتات الجامعية.

6.3.2. إصلاح منظومة البحث العلمي وإدماجها حتى يكون البحث العلمي متأصلا في المحيط الاقتصادي وفي واقع المؤسسات مع التدرج في تنامي الميزانية المخصصة للبحث العلمي لتبلغ بعد خمس سنوات 2 % من الناتج الداخلي الخام.

4.2. حياة كريمة للجميع

وفاء لثورة الكرامة وتداركا للأوضاع الشديدة الراهنة وتحسينا لعيش المواطنين بكافة جهات البلاد، فإننا سننجز ما يلي :

- ★ وضع مخطط لمقاومة الفقر والخصاصة،
- ★ تحقيق تغطية صحية لجميع التونسيين،
- ★ تأهيل هياكل الصحة العمومية،
- ★ إصلاح منظومة التقاعد والتغطية الاجتماعية،
- ★ وضع نظام تأمين حالات فقدان الشغل،
- ★ ضمان المسكن اللائق لجميع التونسيين،
- ★ تحسين ظروف النقل الحضري والنقل بين المدن،

- ★ تحقيق محيط نظيف وسليم وفضاءات جيدة في جميع المدن،
- ★ تحسين القدرة الشرائية.

1.4.2. تنفيذ مخطط لمقاومة الفقر والخصاصة ولمساعدة المعوقين والمسنين

يعتمد مخططنا :

- ★ تحيين قوائم الأشخاص الجديرين بالمساعدة،
- ★ الترفيع في قيمة المنح المسندة لهم،
- ★ وضع آليات تسمح بالإدماج الاجتماعي والمهني للجميع مع إعطاء الأولوية لذوي الوضعيات الأكثر هشاشة ،
- ★ تمكين الفقراء من الحصول على القروض الصغرى،
- ★ ضبط سياسة المساعدات الاجتماعية وتأطيرها،
- ★ تنسيق آليات المساعدات الاجتماعية العمومية.

2.4.2. تحسين القدرة الشرائية

نعتزم وضع برنامج عاجل يرتكز على :

- ★ التحكم في مسالك توزيع المواد الأساسية وتيسير انتصاب الأسواق الأسبوعية المنظمة بالجهات
- ★ مراجعة مسالك توزيع المواد الفلاحية والغذائية الحساسة (كاللحوم والدواجن والألبان) مع التدرج في فرض احترام مواصفات الجودة والصحة والبيئة
- ★ دعم آليات حماية المستهلك من العقود المجحفة والممارسات اللامشروعة والمضاربات والإشهار الكاذب وانعدام خدمات ما بعد البيع وانعدام ضمان المنتجات الموردة.

3.4.2. التغطية الصحية الشاملة للجميع

إن التغطية الصحية الشاملة هي وحدها الكفيلة بتأمين الخدمات الصحية للجميع وللتخفيف من مساهمة العائلات في تمويل نفقات الصحة، فإننا نقر التأمين الشامل على المرض لجميع التونسيين.

إن هذا التأمين:

- ★ يضمن الحفاظ على حرية الاختيار بين الأنظمة الحالية للتأمين على المرض،
- ★ يخوّل تحسين الخدمات الصحية،
- ★ ويمكّن من ترشيد التصرف في الموارد المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

4.4.2. تأهيل عاجل لهياكل الصحة العمومية

- ★ سنركّز على تأهيل مصالح الطب الاستعجالي في المستشفيات الجامعية والجهوية وفي المناطق ذات الأولوية،
- ★ سنقيم خلية خاصة للإحاطة الإنسانية بالمرضى في كل مؤسسة صحية،
- ★ سنشدّد المراقبة على احترام النظافة والإيواء اللائق في جميع مؤسسات الصحة العمومية،
- ★ سنسرع بضمان العلاج المجاني للفئات الضعيفة غير المستفيدة حاليا بنظام التغطية على المرض،
- ★ سنقوم بترميم المباني واقتناء الأجهزة المناسبة وترفيع عدد الأطباء مع ضمان استمرارية العلاج وتوفير الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة،
- ★ سنقيم ستة أقطاب طبية إقليمية متكاملة ترعى كل منها اختصاصات مختلفة وتتمحور حول المؤسسات الصحية العمومية، مع توفير الإطار الطبي وشبه الطبي اللازم لها،

ويقع توزيع الاختصاصات الطبية بالتشاور مع السلط والهياكل الجهوية حسب طبيعة الأمراض المتواجدة والحاجيات الخصوصية للجهة،

- سنعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص تثمينا للاستثمارات المنجزة وترشيدا لاستغلال التجهيزات المتوفرة في كلا القطاعين،
- إقامة مصلحة متنقلة للطب الاستعجالي على الأقل بكل ولاية خلال الخمس سنوات القادمة وتوفير الإطار البشري وجميع التجهيزات الضرورية لها،
- التشجيع على إيواء المرضى ومعالجتهم في المستشفيات بالنهار مع مواصلة العلاج بالمنزل من خلال وضع شبكة خاصة للغرض،
- إصلاح السياسة الوطنية للدواء من خلال إحداث وكالة وطنية للدواء، مع الحفاظ على مكانة الصيدلية المركزية كمورّد وحيد للدواء وكهيكل تعديلي للتزويد وللأسعار،
- التشجيع على إنتاج استعمال الأدوية الجنيسة وتعميمها،
- دعم تطور الصناعة الوطنية للأدوية لرفع تحديات اندماج البلاد التونسية في الفضاء الاقتصادي العالمي،
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات الصحية وعلى تصديرها وذلك من خلال تطوير التشريعات المناسبة دعم التكوين في المجال الطبي وشبه الطبي.

5.4.2. إصلاح منظومات التقاعد وضمان إدامتها

إن إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية يعود بالأساس إلى نقابات الأجراء ونقابات الأعراف باعتبارها المعنية مباشرة بالمساهمات وبخدمات الحيطة الاجتماعية.

إلا أنّ قناعتنا وتوجهاتنا في هذا المجال المبنية على مبادئ التضامن والشمولية والحوكمة الرشيدة ، تحتّم علينا التعهد بتحقيق الإجراءات التالية :

- الحفاظ على نظام التقاعد التوزيعي مع دعم توازناته المالية،
- النهوض بالتشغيل كوسيلة أساسية للحفاظ على منظومة الحماية الاجتماعية،
- النهوض بالعمل اللائق من خلال مقاومة الاقتصاد الموازي والحد من هشاشة الشغل،

- إحداث التقارب بين أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص وتحقيق قاعدة المساواة بين الأجراء في ما يتعلق بالمساهمات الاجتماعية وكذلك الانتفاع بالخدمات الاجتماعية،
- إرساء مبدإ التداول على رئاسة مجالس الصناديق الاجتماعية من قبل الشركاء الاجتماعيين،
- التحكم في كلفة الخدمات الصحية ومراجعة الخارطة الصحية للتقليص من التفاوت بين الجهات،
- الرفع التدريجي من قيمة الدخل الصناعي الأدنى المضمون (SMIG) ومن قيمة الدخل الأدنى الفلاحي المضمون (SMAG) بنسبة 50% على خمس سنوات.

6.4.2. التأمين ضد مخاطر فقدان الشغل وذلك من خلال بعث صندوق للتأمين ضد فقدان الشغل لأسباب اقتصادية أو فنية. ويكون هذا الصندوق مموّلا من قبل الأعراف والأجراء وتدعم الدولة موارده المالية.

وتضبط شروط التصرف في هذه المنظومة بالتوافق بين الشركاء الاجتماعيين.

7.4.2. مسكن لائق للجميع

ترتكز سياستنا للسكن على الأركان الاساسية التالية :

- وضع منظومة قروض دون فائض لمن يشتري مسكنا لأول مرة،
- توسيع مجالات التمويل المعتمدة من قبل صندوق النهوض بالمساكن الاجتماعية (FOPROLOS)، وذلك من خلال :
  - توسيع مجالات تدخّل الصندوق (FOPROLOS) ليشمل ذوي الدخل المحدود (دون 5 أضعاف الدخل الأدنى الصناعي المضمون)،
  - الترفيع في مبالغ القروض المخصصة لشراء مساكن جديدة أو قديمة وكذلك لبناء المساكن أو لترميمها.

- تهيئة الأحياء وتطهيرها وتجهيز التقسيمات بالمرافق الأساسية وبناء مساكن اجتماعية قابلة للتوسع ومطابقة لمواصفات البناء مع التحكم في كلفتها باستعمال المواد المحلية والمقتصدة للطاقة،
- النهوض بالمساكن الاجتماعية المخصصة للكراء لفائدة الطلبة والعمال والعاملات والأسر الشابة على أن تكون هذه المساكن قريبة من المؤسسات الجامعية والأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية والمنشآت السياحية،
- مراجعة القوانين والتنظيمات الخاصة بأملاك الأجانب حتى يتسنى نقل ملكيتها إلى التونسيين في كنف الشفافية، مما يساعد على انقاذها من التدهور والخراب وعلى تسوية وضعية شاغليها،
- تحيين سجلات الملكية العقارية حتى تتسنى للمشتركين في العقارات الجماعية تصفية وضعياتهم والحصول على شهادات ملكية منفردة وواضحة،
- مراجعة التشريع الخاص بالملكية المشتركة تمهيدا للتصرف الناجع فيها وحفاظا على هذا المخزون العقاري لاعتباره جزءا من تراثنا المعماري،
- تحسين تراثنا المعماري وترميمه خاصة بالمدن العتيقة وبالمدن الكبرى،
- تكوين مدخرات عقارية من قبل الدولة والجماعات المحلية وتخصيصها لإنجاز برامج السكن الاجتماعي.

8.4.2. نظام ناجع للنقل الحضري والنقل بين المدن

للحد من مشقة التنقلات داخل المدن وبينها فإننا سننجز الإصلاحات التالية :

- توسيع شبكات النقل الحضري وتحسينها وإفرادها بممرات خصوصية داخل التجمعات الحضرية الكبرى مما يجعل من المدن فضاءات صديقة للإنسان

- تحسين ظروف النقل الحضري من حيث احترام مواصفات السلامة والأمن بالمحطات وبداخل وسائل النقل وكذلك من حيث احترام مقاييس السرعة وتواتر الرحلات وانتظام مواقيتها،
- وضع شبكة متعددة الوسائل ومتكاملة لنقل الأشخاص داخل التجمعات الحضرية الكبرى،
- توجيه النقل بين المدن نحو النقل الجماعي الحديدي لتعدد ميزاته من حيث الجودة والاقتصاد والسلامة والحفاظ على البيئة.

9.4.2. محيط نقي وفضاء حضري جيد

لهذه الغاية ، فإننا سنتخذ الإجراءات التالية :

- تطوير منظومات التصرف المندمج في الفضلات الصلبة بالجهات والبلديات وإرساء لامركزيتها،
- تعميم معالجة مياه الصرف (المنزلية والصناعية والسياحية) في الوسط الحضري والنهوض بإعادة استعمالها بعد تطهيرها،
- استحثاث دراسة برامج إزالة التلوث الصناعي بالمدن وانجازها مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تلوثا على غرار خليج قابس والحوض المنجمي بجهة قفصة وصفاقس والقصرين وبنزرت وتونس الكبرى،
- سنقوم بتهيئة منتزهات حضرية ومركبات ترفيه مندمجة بكافة المدن مراكز الولايات (قاعات سينما ومسارح ودور الثقافة ومركبات رياضية) على مساحات تتراوح بين 50 و 100 هكتار،
- كما سنقوم بتهيئة منتزهات على مساحة تتراوح بين 20 و 50 هكتار بكل مدينة مركز معتمدية.

5.2. رفع العوائق أمام العمل النسائي في المجال الاقتصادي

نسبة النساء الناشطات وطالبات الشغل لا تفوق 25 % من مجموع النساء في سن بين 15 و64 سنة مقابل 69 % بالنسبة إلى الذكور. كما أن نسبة البطالة عند النساء تناهز ضعف هذه النسبة عند الرجال. وتصل نسبة البطالة لحاملات الشهائد العليا إلى مستويات أرفع وتزداد ارتفاعا عندما تقيم هذه النساء بالولايات الداخلية.
سنضع حدا لأشكال التمييز وللعراقيل حتى يتحسن إدماج النساء وتستفيد بلادنا من طاقاتهنّ الضخمة.

وللتقليص من عدم المساواة بين الرجال والنساء، سنعتمد جملة من السياسات والإجراءات ومن ذلك:

1.5.2. تنمية دُور الحضانة ومؤسسات تأطير الأطفال دون الخمس سنوات
سنكثف شبكة المؤسسات المختصة كالمحضنات بالمدارس ورياض الأطفال, إضافة إلى تقديم سن الدخول إلى المدرسة إلى الخامسة.

2.5.2. توفير مساكن اجتماعية مخصصة للكراء بمبالغ معقولة ومبيتات للعاملات بمناطق النشاط.

3.5.2. التشجيع على بناء المساكن والتجهيزات الاجتماعية داخل مناطق النشاط
من خلال آليات تحفيزية (تفويت في أراضي عمومية بأسعار متواضعة وإسناد قروض ميسرة) لحث المؤسسات في المناطق الصناعية والسياحية على بناء مساكن وتجهيزات اجتماعية لفائدة العاملات.

4.5.2. بعث هيئة عليا مستقلة لمقاومة التمييز ضد المرأة تتركب من ممثلين عن المنظمات النسائية وهيئات حقوق الإنسان والشخصيات الوطنية ، وتنظر في القضايا المتعلقة بالتمييز ضد المرأة وتقرّ الإجراءات المناسبة.

5.5.2. وضع منظومة مندمجة لتطبيق التمييز الإيجابي لفائدة تمثيل المرأة في كل المجالات النقابية والجمعياتية والسياسية والاقتصادية والثقافية
وسنضع التشريعات المناسبة للغرض بالتشاور مع الأطراف المعنية.

6.5.2. منح إجازة ولادة مطابقة للمعايير الدولية
نلتزم بمنح إجازة ولادة بأربعة أشهر بداية من الشهر التاسع من الحمل وخلال الثلاثة أشهر الموالية للولادة عوضا عن إجازة الولادة المعتمدة حاليا والمحددة بشهرين.

3. تنمية الفلاحة والثّروات الطبيعيّة

يعد القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا بحكم وظائفه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية. وقد عرف هذا القطاع تطورا متواصلا منذ الاستقلال ومكّن من توفير موارد رزق لنصف مليون من النشطاء في الميدان علاوة على تثبيت ثلاثة ملايين ونصف من المواطنين في الوسط الريفي.

كما مكّن هذا القطاع من المحافظة على شبه توازن للميزان التجاري الغذائي رغم النمو المطرد للاستهلاك.

وبالرّغم من هذه المكاسب، لاتزال الفلاحة تعاني من عراقيل عديدة

- تتحمّل تونس منذ سنوات عديدة وبحكم ارتفاع الحرارة المناخية كلفة متنامية في توريد المواد الغذائية من حبوب وزيوت وأسماك وكذلك في المواد الخاصة بتغذية الماشية (من السوجا والقطانيا والشعير)،
- إن الضيعات الفلاحية تعاني من التنامي المطرد لظاهرة تشتت الملكية ومن التدهور المتواصل للتربة بسبب التملح والانجراف والتصحر،
- ويعيش الفلاحون حالة اختناق مالي نتيجة غياب مؤسسات مالية تقدم لهم خدمات ملائمة لحاجياتهم الحقيقية،
- الفلاح والمستهلك متضرران من مسالك توزيع تحقق أرباحا مشطة على حساب الجميع،
- كما تعاني فلاحتنا من قلة الجدوى لمصالح تأطير الإنتاج الفلاحي : البحث العلمي والتطبيقي، الإرشاد، التكوين، التسويق، وضع العلامات، القروض الفلاحية، التأمين،
- إن ركود المنتوج الفلاحي بل تراجعه يجعلان من الفلاحين الصنف الذي يعاني أكثر نسبة من الفقر،
- أصبح الماء أكثر فأكثر دون المعدل الضروري للحاجيات الفلاحية على أنه مورد أساسي للفلاحة ولغيرها من القطاعات الحيويّة،
- تعاني مواردنا الطبيعية (المياه والتربة والغطاء الغابيّ...) من عديد الاختراقات التي تزيد من هشاشتها،

- مواردنا السّمكيّة مهدّدة.

ويعاني الصيّادون مثل الفلاحين من نسبة مرتفعة من الفقر. ومع الأخطار التي تتهددهم فهم لا يحظون بالتغطية الاجتماعيّة الضروريّة.

وعلى جميع هذه المخاطر نستجيب. فإننا نعتزم :

- ★ تحقيق الأمن الغذائي،
- ★ إصلاح المنظومة العقاريّة الفلاحية،
- ★ تحسين ظروف عيش الفلاحين،
- ★ توفير الحاجيات من المياه وترشيد استغلالها،
- ★ تأمين ديمومة مواردنا الطبيعية،
- ★ ترشيد استغلال الموارد السّمكيّة وتحسين ظروف عيش الصيّادين.

1.3. تحقيق الأمن الغذائي

يركز مخطط الأمن الغذائي على الحبوب وعلى لزومياتها الأساسية و هي:

توفير وتحسين السعة الكافية لتخزينها، والتقليل من تغيرات الإنتاج والترفيع في المساحات المزروعة حبوبا، وتحسين المردود الفلاحي والتخفيف على المزارعين من تداعيات تغيرات الإنتاج.

وحتى نرفع المردود الفلاحي ونضمن استقرار المساحات المزروعة ثم توسيعها، فإن الآليات المتوفرة تنحصر في: تعميم البذور المختارة، والنهوض بالبحث الفلاحي، ووضع آليات تأمين إضافية لتوفير تغطية أفضل للأخطار الفلاحية.

2.3. إصلاح المنظومة العقارية الفلاحية لتيسير ممارسة حق التملك خصوصا لصالح الشباب

ويتمثل الإصلاح في:

- ★ تيسير الملكية الفلاحية بدعم دور المستغلين وحقوقهم،
- ★ بعث آليات تأمين ومنظومة جديدة للقرض الفلاحي.

1.2.3. إصلاح المنظومة العقارية الفلاحية لتيسير ممارسة حق التملك خصوصا لصالح الشباب.
ويتمثّل الاصلاح في :

- ★ تيسير الملكية الفلاحية بدعم دور المستغلين وحقوقهم،
- ★ مراجعة منظومة التسجيل والنشر العقاري بتبسيط الإجراءات والتقليص في كلفتها،
- ★ التسريع في تصفية وضعية الأراضي الاشتراكية بتسليم وثائق ملكية فردية لصغار ومتوسطي الفلاحين مع تحديد مساحات المراعي وإقحامها في التنظيم العقاري،
- ★ ترشيد استغلال الاراضي الدولية وتشجيع توظيفها لخدمة التنمية الجهوية وتشبيب الفلاحة بتمليك الشباب وتمكينهم من تعاطي النشاط الزراعي.

2.2.3. بعث آليات تأمين وصياغة منظومة جديدة للقرض الفلاحي.

3.3. تحسين ظروف عيش الفلاحين

يتطلّب تحسين ظروف عيش الفلاحين جملة من الإجراءات المتكاملة :

1.3.3. تثمين الإنتاج الفلاحي ودعم قدرته التنافسية

يعدّ تـثمين الإنتاج الفلاحي العنصر الأساسي لرفع تنافسية القطاع وتحسين دخل الفلاحين من خلال إنجاز برنامج وطني لتطوير قطاعات متميزة للإنتاج الغذائي (زيت الزيتون والحوامض والتمور) وللنهوض بالصادرات.

يقتضي تــثمين الإنتــاج الفلاحي إرســاء مواصفات الجودة وإصلاح مســالك التوزيع وتوضيح صلاحيات مختلف حلقاته.

دعم منظمات المنتجين في مجالات التسويق وبناء الشراكات مع كبار المستهلكين (معامل الصناعات الغذائية والمساحات التجارية الكبرى والمجمعات الفندقية).

2.3.3. تنمية المسالك الاجتماعية وتيسير الوصول إلى الأسواق.

3.3.3. النهوض بالمنظمات المهنيّة الخاصة بالفلاحة والصيد البحري

تحتاج فلاحتنا إلى نسيج مكثف من منظمات مستقلة وذات تمثيلية حقيقية للمنتجين الفلاحيين. لهذا الغرض يتضمن برنامجنا :

- بعث منظمات المنتجين الفلاحيين وأخرى خاصة بالصيد البحري بمختلف الجهات وخاصة منها الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.

- بعث غرف للفلاحة وللصيد البحري بالجهات الكبرى معززة بالموارد البشرية والمالية ومكلفة بمهام أساسية في مجالات بلورة وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.

4.3. توفير الحاجيات من المياه وترشيد استغلالها.

إن المجهود المبذول منذ الاستقلال لتوفير حاجياتنا من المياه يبلغ حدوده في أفق سنة 2030.

ويتضمن برنامجنا للسنوات 2015-2019 :

1.4.3. توفير الحاجيات لمياه الشرب بمناطق العطش وتأمين الحاجة لمياه الريّ بالمناطق السقوية

بتطوير السدود واعتماد التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية ومياه الريّ ومياه الشرب.

2.4.3. تعميم تقنيات الاقتصاد في الماء

يمثل الري الركن الأساسي لبرنامجنا.

ومن أهداف تطوير التقنيات المقتصدة للمياه والتحسين الوراثي للزراعات الوصول بالمناطق السقوية إلى طاقة انتاج تفوق المحاصيل الحالية المتراوحة بين 40 و 60 % من القدرات المتاحة.
كما سنطور معالجة المياه المستعملة خاصة بالمناطق الريفية.

5.3. تأمين ديمومة مواردنا الطبيعية

إن محدودية مواردنا الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراعي وهشاشة منظوماتنا البيئية المهددة بالانقراض تحتّم علينا ترشيد استغلالنا وإدارتنا لهذه الموارد والمنظومات. لذا فإننا نلتزم بـ :

1.5.3. وضع برنامج لتعبئة مواردنا المائية التقليدية والمحافظة عليها والاقتصاد فيها وتثمينها، والنهوض بالموارد المائية غير التقليدية والحد من مصادر تلوث المياه.

2.5.3. تطوير برامج العمل الجهويّة والمحليّة والمشاريع التشاركية لمقاومة التصحر والمحافظة على المياه والتربة.

3.5.3. تنفيذ برامج تشاركية لتنمية وتثمين الغطاء الغابي ومساحات المراعي.

6.3. ترشيد استغلال الثروات السمكيّة وتحسين ظروف عيش الصّيادين

ويتضمّن برنامجنا:

- ★ تحسين ظروف ممارسة الصيد الساحلي،
- ★ ضمان الراحة البيولوجية لتجديد الثروة السمكية وتحقيق ديمومة القطاع،
- ★ تقليص الصيد العشوائي بإحداث المحميات البحرية والأرصفة الاصطناعية ودعم وسائل الرقابة،

- تعميم توفير مداخيل لفائدة الصّيادين خلال فترة الرّاحة البيولوجيّة،
- تعميم التغطية الاجتماعية للصيادين بجميع أصنافهم بإيجاد منظومة تضامنية تحفظ حقهم في العلاج الطبي مقابل مساهمتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،
- تجهيز المواني الرئيسية بوسائل الإنقاذ الضرورية مع إشراك المنظمات المهنية في السهر على احترام قواعد الملاحة والأمن في البحر،
- التشجيع على بعث منظمات مهنيّة للصيادين.

4. التحصين الأخلاقي في إدارة الشأن العام

إننا نلتزم بزرع الثقة لدى المواطنين والمستثمرين وبتثبيت سلطة الدولة وبترسيخ علوية الأخلاق في إدارة الشأن العام وبدعم حياد الإدارة والمؤسسات العمومية وبإرساء المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

إن الدولة هي الضامن والقدوة في قيام الحوكمة الرشيدة. فهي ترسم القواعد لاحترام الشفافية والإنصاف والشرعية في التصرفات العمومية.

لا تتحقق أهداف السياسة التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلا باحترام القيم المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

1.4. فرض سلطة الدولة وضمان الأمن

وإن تراجعت سلطة الدولة مرارا أثناء السنوات الأخيرة الماضية ، فإن حركة نداء تونس تلتزم بتثبيت السيادة الوطنية وسلطة الجيش وقوات الأمن على كامل تراب الوطن. ولهذا الغرض نلتزم بـ :

1.1.4. إقرار مبدإ الصرامة وعدم التسامح مع كل من يدعو إلى الكراهية والعنف وعدم التسامح مع الضالعين والمتواطئين في الإرهاب.

2.1.4. تسخير كل الموارد البشرية والمادية للجيش وقوات الأمن وإعطائها الأولوية في اعتمادات الميزانية

وإننا نعتزم الإبقاء في خدمة الدولة عند التقاعد، إطارات الجيش وقوات الأمن المتفوقين، كما نستعيد من سبق تسريحهم إن اقتضى الحال.

3.1.4. إحداث مديرية موحدة تجمع قوات الجيش والأمن والمخابرات مع مدها بالوسائل اللوجستية والكفاءات الضرورية.

4.1.4. سنّ سياسة تنموية وأمنية مندمجة للمناطق الحدودية وتوفير الإمكانيات الضرورية لها.

5.1.4. وضع خطة للتعاون الدولي والإقليمي لغاية توفير الأمن ودعم المبادلات وإرساء الاستقرار.

2.4. سنقيم دولة القانون

بتثبيت المؤسسات الجمهورية للقضاء على التجاوزات القانونية والسلوكيات اللامدنية.

1.2.4. سنوفر الإمكانيات المادية والبشرية والمالية للهياكل القضائية لفرض احترام حقوق التقاضي ولضمان هيبة المهن القضائية.

2.2.4. سنقيم ترتيبات وقائية ورقابية وعقابية لحماية أملاك الدولة ومواردها ولمكافحة النيل من المصالح العمومية ولمقاومة الفساد والتهريب.

3.2.4. وسنركز على وقاية الصفقات العمومية فتكون معطياتها شفّافة عبر الوسائل الإلكترونية في جميع مراحلها مع تسليط الرقابة عليها.

3.4. سنعيد الثقة للإدراة التونسية

ونعيد فيها روح العمل والإخلاص حتى تكون في خدمة المواطن، شريكا في سبيل التنمية ، متقبّلة المبادرة الاجتماعية والخاصة ، ضامنة للعدالة والمساواة بين الجميع، ومتشبّعة بثقافة المصلحة العامة.

1.3.4. تثبيت حياد الإدارة والمؤسسات العمومية

وصول «الترويكا» إلى الحكم صاحبته موجة عارمة من التعيينات والترقيات على أساس الولاء صلب الإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية. إن هذه الموجة من

التعيينات التي طالت الوظائف العليا تُغيّب الحياد السياسي وتضع حياد الإدارة بصفة عامة في الميزان.

كما يصبح عنصر الكفاءة محل شك بما يقلل من قيمة الخدمات المقدمة للمواطنين ويقلص بالتالي من قدرة الإدارة على القيام بالدور المنتظر منها.

فإذا تجددت مثل هذه التقلبات إثر كل استحقاق انتخابي، سيفقد القطاع العام كل مقوماته وعناصر استمراره.

ومهما شكلت هذه العمليّة خطرا على سلامة الإدارة التّونسيّة، فإنّنا سنحرص على تحقيق خطة لضمان حياد الإدارة والمؤسّسات العموميّة وعلى تعصريها وتأهيلها حسب أسمى مقاييس النجاعة والجدوى .

2.3.4. سنرسي مبدأ المحاسبة. فتتأكد الرقابة ويساءل المسؤول عن آداء مسؤوليته فتقوم سلطة الرقابة بالجزاء الحسن وعند الاقتضاء بالعقاب في حالات التجاوز والإفراط فيها.

3.3.4. سنرسي الشفافية حتى يتسنى للرأي العام وبالخصوص للأوساط المعنية التعرف على مستندات قرارات الدولة ومقوماتها وتداعياتها. وتمكّن الشفافية الأهالي من المساهمة في المشاريع السياسية والاجتماعية التي تعنيهم.

4.3.4. كما سنخضع المسؤولين السياسيين وسامي الموظفين إلى التصريح بممتلكاتهم، والعبرة في ذلك احترام القانون وتنفيذه.

5.3.4. تعيين المسؤولين العموميين على أساس الكفاءة.

6.3.4. إقرار مبدإ منع الجمع بين المسؤوليات السياسية العليا وتحمل مسؤوليات في الوظيفة العمومية العليا.

7.3.4. التشجيع على إحداث جمعيات مستعملي الخدمات العمومية وتطويرها.

4.4. إدماج القطاع غير المهيكل ومقاومة التجارة الموازية

إن خطتنا للتحكم في القطاع غير المهيكل تجمع بين الحلول الاقتصادية البديلة والتدابير الأمنية المجدية مع مراعاة خصوصيات الجهات الحدودية.

1.4.4. توفير فرص اقتصادية بديلة لمتعاطي الأنشطة غير المهيكلة والتجارة الموازية تمهيدا لإدماجهم بالمنظومة القانونية وللتحكم في هذه الظاهرة.

2.4.4. تكثيف الفرق المتنقلة المشتركة ومتعددة الاختصاصات وتعزيز وسائل عملها لتأمين التراب الوطني وتنمية قدرة التدخل في كل مكان ومراقبة تدفقات المنتجات على الطرقات وبالمناطق الحدودية.

3.4.4. توفير وسائل الهياكل اللامركزية وصلاحياتها قصد تنفيذ هذه الاستراتيجية.

5.4. إرساء المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

تعتبر المؤسسة عنصر انتاج للخيرات والخدمات وهي تتحمل مسؤوليات أمام أجرائها و أمـام المجتمـع بأسره. فهي مسـؤولة اجتماعيـا ومجتمعيا. وتعني ممارسـة هذه المسؤولية :

1.5.4. احترام حقوق الأجراء وخاصة الحقوق النقابية بتشجيع الحوار الاجتماعي والمساهمة في التكوين.

2.5.4. احترام حقوق المستهلكين بتوفير منتجات وخدمات مطابقة لمقاييس الجودة ومواصفاتها والسلامة والصحة.

3.5.4. احترام البيئة باعتماد أنماط انتاج تتلاءم مع التشريعات البيئية.

4.5.4. المساهمة في النهوض بالثقافة والترفيه والرياضة للجميع.

6.4. إصلاح جذري للجباية

يتميز النظام الجبائي التونسي بثقله وتعقيداته وطبيعته الغير عادلة وعدم ملائمته متطلبات العصر واستحقاقات الثورة.

1.6.4. إرساء العدالة الجبائية

من الضروري مراجعة جداول الجباية الخاصة بالمداخيل الفردية وربطها بالتضخم المالي لإعفاء أصحاب الدخل الأدنى المضمون ولحمل أصحاب المداخيل المرتفعة والأثرياء على المساهمة في تمويل الجباية حسب مستوى العيش الحقيقي.

2.6.4. تكريس مبدإ الشفافية ومقاومة التهرب الجبائي والغش الجبائي وذلك باتخاذ التدابير والإجراءات التالية :

- تطوير الخدمات عن بعد تيسيرا لإجراءات التصريح الجبائي وخلاص الأداءات والمعاليم،
- تحديد مجال تطبيق النظام التقديري بالتشاور مع الأطراف المعنية والرفع تدريجيا في مبلغ المساهمة الدنيا بعنوان هذا النظام،
- تحديد سقف المعاملات نقدا ب 30 ألف دينار ثم التقليص فيه إلى مبلغ 20 ألف دينار،

- ★ السماح للإدارة الجبائية بالنفاذ إلى المعلومات البنكية الخاصة بالأشخاص وبالذوات المعنوية في حالات التفقد الجبائي المعمق،
- ★ مطالبة كل مترشح إلى مسؤولية سياسية انتخابية أو إلى خطة تمثيلية أو إلى خطة عليا بوظيفة الدولة بالإدلاء بما يفيد تبرئة ذمته بشأن القيام بواجباته الجبائية،
- ★ بعث وتكوين فرق مختصة في مجال الجرائم الجبائية تقوم بجمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الجبائية وملاحقة مرتكبيها وإحالتهم على القضاء.

3.6.4. تنمية موارد الجماعات المحلية عبر :

- ★ تمكين الجماعات المحلية من النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالأداءات المحلية وبالمطالبين بدفعها،
- ★ التحويل التدريجي لفائدة الجماعات المحلية لمحصول الضرائب الخاضعة للنظام التقديري.

5. تقييم البرنامج

1.5. النّمو والاستـثمار

ينطلق مستوى نمو الناتج الداخلي الخام من 4 % في السنة الأولى (2015) ويتطور سنويا بزيادة 1% فيبلغ 5% سنة 2016 و 6 % في 2017 و 7 % في 2018 ليصل إلى 8 % في 2019 أي بمعدل 6 % في الخماسية القادمة.

وسيتيح ذلك تحقيق تطور في الدخل الفردي يناهز نسبة 28% بالأسعار القارة في الخمس سنوات القادمة.

ولتحقيق هذه الأهداف ، يتعين بذل مجهود متواصل في مجال الاستثمار ليبلغ 125 مليار دينار (بالأسعار القارّة لسنة 2014) أي بمعدل 25 مليار دينار سنويا.

ويتوزع المبلغ الجملي للاستثمارات (125 مليار دينار) إلى استثمارات عمومية بقيمة 50 مليار دينار واستثمارات خاصة بقيمة 75 مليار دينار (أي بنسبة 40% استثمار عمومي و 60% استثمار خاص).
وستستفيد الجهات الغربية والجنوبية ب 60 % من الاستثمار العام ، أي 30 مليار دينار على كامل الفترة بمعدل سنوي يقدر ب 6 مليار دينار.

ويهدف تحقيق البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية إلى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار بما قيمته 20 مليار دينار في الجهات الداخلية. وبذلك تستفيد هذه الجهات باستثمار جملي قدره 50 مليار دينار خلال الخمس سنوات القادمة (أي بمعدل استثمار سنوي ب 10 مليار دينار).

2.5. تمويل خارجي هام

تبلغ حاجيات الاقتصاد الوطني تمويلات تناهز 155 مليار دينار منها 125 مليار موجهة للاستثمار و 30 مليار موجهة لتسديد الديون وإعادة تكوين المدخرات من العملة الصعبة وتمويل عجز الميزانية.

وسيساهم الادخار الوطني ب 100 مليار دينار (أي 65 % من حاجيات التمويل) .
سيبلغ التمويل الخارجي حوالي 55 مليار دينار منها 25 مليار للاستثمار المباشر و 30 مليار بعنوان الاقتراض العمومي.

3.5. الحفاظ على التداين العمومي والتداين الخارجي في الحدود المقبولة

لن تتجاوز خدمة الدين الخارجي لسنة 2019 نسبة 12 % من مداخيلنا من العملة الصعبة.

أما نسبة العجز في الميزانية ، فلن تتجاوز 3 % من الناتج الداخلي الخام.
وسيتحقق ذلك بفضل النمو المبرمج للناتج الداخلي الخام والمداخيل الجارية والتحكم المسؤول في الميزانية.

وفي نهاية الخمس سنوات القادمة ، سيقع اقتصاد 4 % من الناتج الداخلي الخام على التعويضات المتعلقة بالمحروقات ، وما بين 1 و 2 % من الناتج الداخلي الخام متأتية من التقليص النسبي في النفقات الإدارية.

كما ستسمح سياسة الإصلاح الجبائي من تقليص التهرب الجبائي، ويترتب عن ذلك تحصيل مداخيل إضافية في حدود 1 إلى 2 % من الناتج الداخلي الخام.

4.5. تطوّر تاريخي في انخفاض البطالة

اعتمادا على البيانات المقدمة، سيقع توفير مواطن شغل بمعدل 90 ألف سنويا.
فتكون 70 ألف سنة 2015 و 80 ألف سنة 2016 و 90 ألف سنة 2017 و 100 ألف سنة 2018 و 110 آلاف سنة 2019.

وإزاء الطلبات الإضافية المقدرة ب 330 ألف موطن شغل في الفترة 2015 – 2019، سينخفض عدد العاطلين عن العمل ب 120 ألف.

وسيتمكن حاملو الشهائد العليا من حظوظ أوفر في فرص التشغيل.
وفي نهاية سنة 2019 ، ستتقلص الضغوط على سوق الشغل بحكم التحولات الديمغرافية القادمة مما سيؤدي إلى التخفيض من البطالة بصفة جذريّة.

قائمة المساهمين*

أعضاء اللّجنة القارة :

الرّئاسة : محمود بن رمضان وسليم شاكر

الأعضاء : سالم بن رمضان
شكري بن عماره
سليم بن ميلاد
منجي بوغزالة
مصطفى الحداد
عبد العزيز رصاع
أحمد سماوي
عفيف شلبي
نجيب طرابلسي
فائزة كافي
نجيب كرافي
سنيا نقاش
أحمد ونيّس

* باستثناء أصحاب الوظائف الرسميّة

أعضاء مجموعات العمل القطاعيّة :

خالد أحراس
طه باخوجة
جلال بالرّحيمة
أيمن البجاوي
منصف بلحاج يحيا
شمس الدين بلخوجة
مريم بن ابراهيم
عبد الستار بن أحمد
مصطفى بن أحمد
حمّادي بن جاب الله
كريم بن حاحة
آمال بن رشيد
حبيبة بن رمضان
منصف بن شريفة
نزار بن صالح
عبد الرحمان بن عبد القادر
سلوى بن عز الدّين
عامر بن عمر
رضا بن عمر
فريد بن عيسة
محمّد بن عيش
أمينة بن قدور
بثينة بن قمرة

محمّد بن قيّاس
إيناس بن نصر
هادي بنزرتي
لطيفة البنزرتي
جمعة بن صالح
نزار بن صالح
مختار بوبكر
الصّادق بوراوي
حاتم بوعتّور
حسين التّليلي
نادرة التّليلي
مصطفى التّواتي
حمّادي التّيزاوي
كمال الجبّي
فاضل جزيري
عبد العزيز الجزيري
وليد الجلّاد
حبيب الجندلي
هادي الحذري
زياد حرز الله
ماهر الحفّاني
زين حمدة
سالم الحمدي

عبد اللطيف الحمروني
ليلى الحمروني
قيس الحمزاوي
صلاح الحيدري
ماهر الخشناوي
محمّد خلاص
ألفة خليل
كارم الدّاسي
فيصل دربال
نزيهة الدّريدي
محمّد الدّشراوي
سندس ديماسي الرّياني
حسني الرايس
كمال الرّايس
لطفي رجب
حمّادي رديسي
هادي الرّحماني
بوجمعة الرميلي
ليث الزّكراوي
طارق الزّين
عز الدين سعيدان
عياض سليم
عبد المؤمن سويّح

فرح سويد
ماهر الشّابي
مرشد شابيّ
نور الدّين الشّارني
إلهام الشّاهد
يوسف الشّاهد
إيمان الشتالي
سنية الشّريف
ياسين الشّريف
طارق الشّعبوني
محمّد شقرون
منصف الشلّي
رضا الشّنوفي
ناصر شويخ
فائز شويّخ
منير الصّرارفي
منجي الصنقلي
ماهر الصنهوري
محمّد الطّرودي
غازي العبروقي
علي العبعاب
حافظ عاتب
حسام عزّوز
نزار عطاء

شاكر عطاء الله
حسن عمدوني
حسن العنّابي
نامية العيادي
كمال عيّادي
عبد اللطيف غربال
فتحي فارح
راسم الفخفاخ
صلاح الدّين فرشيو
محمّد فريخة
أسامة الفطناسي
منصف الفلّي
عبد الرّزاق قابسي
محمود القابسي
منصف القايد
خالد قدّور
وسام قلّالة
رضا قويعة
حياة كبيّر
عبد المؤمن كرير
فتحي كريّم
رشيد كمّون
مولدي لحمر
فتحي لشهب

كمال الدين لندلسي
كريم اللّوز
محمّد اللّومي
محمّد ماني
أكرم مجّاجي
نهلة محسن
عبد الرّزاق مذيوب
صالح مزيو
المرحوم محمّد المصمودي
المرحوم مصطفى المصمودي
فوزي المفتي
حبيب مهني
عائشة المهيري
سمير المؤدب
محمّد علي مولهي
لعروسي الميزوري
سالم الميلادي
أنيس ميمش
فتحي النّيفر
رؤوف الهاني
أكرم الورغي
لسعد الوسلاتي